"الأَنظمة السياسية الهجينة ما بعد الحرب الباردة – دراسة في طبيعة النظم الاستبدادية التنافسية"

"Post-Cold War hybrid political systems - a study into the nature of competitive authoritarian regimes"

م. نواف عبدالقادر جواد

جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

nawaf_89@tu.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤/٤/١٠ تاريخ قبول النشر ٢٠٢٤/٧/٢١

الملخص:

إن إحدى المزايا اللافتة في الحقبة الأَخيرة من الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، التنامي غير المسبوق في عدد الأَنظمة التي لا تعتبر ديمقراطية واضحة ولا استبدادية تقليدية، إذا ما اعتمدنا معيارًا دقيقًا لها، فقد ازدادت نسبة الأنظمة "غير الليبرالية". ضمن الحد الأدنى من الشروط التي قسمت وفقًا لها الأنظمة غير الديمقراطية إلى تلك التي تشمل منافسة انتخابية متعددة الأحزاب من نوع ما. فقد مضى الوقت الذي كانت فيه الأسئلة والنقاشات حول تصنيف الأَنظمة السياسية بسيطة، فالواقع التجريبي في كثير من البلدان أكثر تعقيدًا مما كان عليه من قبل، إذ خضعت بعض المسائل المبدئية في العلوم السياسية لفحص دقيق في أيٍ منها تشكل ديمقراطيات وأيٍ منها لا تشكل، فلدينا كم هائل من التعريفات والمعايير ووسائل القياس لكن الحقيقة بعد ربع قرن من بدء "الموجة الثالثة" للديمقراطية والنهضة التي أَرستها في الدراسات الديمقراطية المقارنة، لازالت بعيدة عن الإجماع حول تعريفها، ولاتزال الصعوبة في السعي إلى تصنيف الأنظمة المبهمة بالتحديد الأنظمة الهجينة "كالاستبدادية التنافسية".

كلمات مفتاحية: "الأَنظمة السياسية، الهجينة، الاستبدادية، التنافسية، الحرب الباردة".

Abstract:

One of the striking features of the recent era of the third wave of democratization is the unprecedented growth in the number of regimes that are neither clearly democratic nor traditional autocratic, if we adopt an accurate criterion for them, the proportion of "illiberal" regimes has increased. Within the minimum conditions under which non-democratic regimes are divided into those that include multiparty electoral competition of some kind. The time has passed when questions and discussions about the classification of political systems were simple. The empirical reality in many countries is more complex than it was before. Some fundamental questions in political science have been subjected to careful examination as to which systems constitute democracies and which do not. We have many There is a wealth of definitions, criteria, and means of measurement, but the

truth is, a quarter of a century after the start of the "third wave" of democracy and the renaissance it established in comparative democratic studies, there is still far from a consensus on what constitutes "democracy." The difficulty remains in seeking to classify ambiguous regimes specifically as hybrid regimes as "competitive authoritarianism**."**

Keywords: "Political systems, Hybrids, Authoritarianism, Competitiveness. Cold War,".

مُقدمة

تميز عالم ما بعد الحرب الباردة بانتشار الأنظمة السياسية الهجينة التي أَنشأت أشكالًا جديدة من الاستبدادية غير المطلقة، بعد التدقيق العالمي في ممارسات الدول الفردية، لا تصنف وفقًا للتصنيفات التقليدية للدكتاتورية، لأنها تخلط ما بين السمات الاستبدادية والديمقراطية بأساليب مختلفة، لكنها تخفق في الاختبار الجوهري، أو تنجح باعتماد طرق غامضة، يُطلق عليها "الديمقراطيات الحصرية، الوصائية، الموجهة"، فهي أنظمة تتبع أسلوبًا ملتبسًا في الحكم بمؤسسات ديمقراطية الحد الأدنى كما أطلق عليها "جوزيف شومبيتر"، تفرض قوانين مواطنة مقيدة للغاية، وهي أنظمة تنافسية يَستخدم فيها لاعبون غير ديمقراطيين مثل الجيش أو السلطة الدينية حق النقض. تعاطى معها علماء السياسة على أنها أشكال ناقصة من الديمقراطية، تسود فيها المشاركة التنافسية الواسعة المنتظمة، ثم تتخذ مسارات للإغلاق التدريجي، عبر تركيبات وتسلسلات من الاستراتيجيات أَوجدتها النخب القلقة للحد من المنافسة والسيطرة عليها، بما يكفي لخلق فرص غير متكافئة بين الحكومة والمعارضة، باستخدام موارد الدولة، وحرمان المعارضة من فرض التحديات الجوهرية، دون الحد من الديمقراطية أو تقليصها لمجرد مظهر زائف. فبأساليب مختلفة، وعلى درجات متفاوتة اتبعت ذلك دول في مناطق متفرقة من العالم (أفريقيا وأوراسيا ما بعد الشيوعية، وآسيا وأميركا اللاتينية، وأوروبا الوسطى والشرقية)، كأوتوقراطيات انتخابية شهدت تباينًا وفروقات جوهرية في الاستراتيجيات التي تعتمدها من أجل الاحتواء الانتخابي بالإضافة إلى درجة الشرعية السياسية التي تحظى بها.

من الواضح أن بعض من هذه الاستراتيجيات هي أكثر قمعية وبعضها أكثر شيوعًا وشعبية. علاوة على ذلك، تتغير تلك الأُوتوقراطيات بشكل دراماتيكي من حيث مرونتها وولايتها ومسارات التغيير. كان يُعرف عن بعضها بأنه سينهار كما هو الحال مع حكم "سلوبودان ميلوسوفيتش" في صربيا. كما ترجح بعض الأنظمة بين الاستبدادية التنافسية وبين نوع أكثر انغلاقًا يمكن التفكير بباكستان ونيجيريا كمثال. وقد كانت الأنظمة الاستبدادية التنافسية الأُخرى مثل كينيا وماليزيا وتركيا صامدة منذ عقود. مع ذلك، فإن أنظمة أُخرى مثل السنغال والمكسيك وتايوان، نجح فيها التحول الديمقراطي التدريجي وأَصبحت مثالًا يُحتذى به. فقد حققت تقدمًا مستدامًا نحو الديمقراطية الليبرالية جرَّاء الضغوطات المتصاعدة للمنافسة الانتخابية والإصلاح الديمقراطي.

أولًا: أهمية البحث: تتجلى الأهمية النظرية للبحث بمعالجته الأكاديمية الجديدة نسبيًا للأنظمة "الاستبدادية التنافسية"، بسماتها بين الديمقراطية الكاملة والدكتاتورية المباشرة التي لا تبلغ الحد المتوسط من الديمقراطية، وبتقديمه أَمثلة معززةً ببيانات رقمية عن تلك النظم تبين جزئيًا تراجع الموجة الثالثة من التحولات الديمقراطية. أما تطبيقيًا فدراسة الأشكال الجديدة من الحكم الاستبدادي تسهم في فهم ديناميات تغيير النظم المعاصرة وأسبابه وقيوده واحتمالاته، بما في ذلك الديمقراطية المستقبلية.

ثانيًا: أهداف البحث: يهدف البحث إلى التقصي الاستكشافي لمفهوم معاصر جديد من المفاهيم المجاورة لمصطلح الديمقراطية من خلال إيجاد مقاربة تحليلية للأنظمة الاستبدادية التنافسية الانتخابية، وتحديد حمولته الرمزية التي ينطوي عليها وتوسيعها دلاليًا ومفاهيميًا ومنهجيًا من شأنه يمنحنا عُددا لقراءة مغايرة لرهان التحديث السياسي والتحول الديمقراطي للأنظمة السلطوية ولتحديد أَساليبها التي يجمع عبرها النظام السياسي بين السمات الديمقراطية وغير الديمقراطية. للتذكير عبر هذه المقاربات بأن غالبية الأنظمة "مختلطة" بشكل أو بآخر حتى كثير من الأنظمة المغلقة سياسيًا لديها آليات شبه دستورية للحد من السلطة والاستعانة بآراء أكثر شمولية.

ثالثًا: مشكلة البحث: سيتم من خلال البحث حل اشكالية الظروف التي يسعى في ظلها الفاعلون الاستبداديون إلى استراتيجيات تشكل خطوات فعالة نحو نظام استبدادي أكثر تنافسية وتعددية من الاستبدادية المطلقة

وهذا ما يحتاج إلى التحليل والإجابة عن عدة تساؤلات كما يلي:

١. بماذا تُعرَّف الاستبدادية التنافسية؟

٢. ما هي المسارات التي تتخذها الاستبدادية التنافسية؟

٣. أيُّ المجالات المتاحة للتنافس في ظل الإستبداد التنافسي؟

٤. كيف يمكن تمييز الديمقراطية الانتخابية عن الاستبدادية التنافسية؟

٥. ما هية الآليات الانتخابية للتنافسية الاستبدادية؟

٦. إلى ماذا سيؤول مصير الاسبتداد التنافسي؟

هذه التساؤلات حملتها مشكلة البحث، لتكون الشيء المراد التعمق به لغرض إثباته أو نفيه.

رابعًا: فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أَساسية مفادها "أن الأنظمة يمكن أن تكون تنافسية واستبدادية في الوقت عينه، سيما وأن بعض الأنظمة تنظر للحدود المعيارية والتجريبية المنطقية للديمقراطية، مسألة حكم يتأثر بالسياق، وليس قياسًا دقيقًا ومحددًا بالنسبة إليها". وسيتم من خلال هذا البحث الاستفاضة في الدراسة والتحليل لبرهنة صحتها من عدمها أَو إثباتها أَو نفيها.

خامسًا: مناهج البحث: إن طرائق البحث العلمي تحتاج إلى تحديد المناهج لأيّةِ دراسةٍ يُرادُ البحث فيها بدقة، إذ يُعدُّ تحديد المنهج من أولى مُتطلبات البحث العلمي؛ كونهُ المرشدُ أو المفتاح للدراسة، ومن هذا المنطلق كان هناك حرصٌ على اعتماد المنهج التاريخي لِسَوق الأمثلة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي

الذي يستند على الدراسات الحديثة والمعاصرة المهتمة بالتحديد النظري لمفهوم التنافسية الاستبدادية، كذلك قد تم اللجوء إلى المنهج التحليلي النظمي معتمدًا على البيانات الكمية والرقمية في تفسير العلاقة المعقدة بين الأنظمة الاستبدادية والديمقراطية، مما يمكننا من التمييز بينها وبين القواعد الديمقراطية، فضلًا عن استشراف مستقبل الأنظمة الاستبدادية التنافسية.

سادسًا: هيكلية البحث: للإحاطة الشاملة بموضوع البحث، ولغرض معالجة مشكلته وبلوغ أهدافهِ، تم تقسيمه إلى مطلبين إضافة إلى المقدمة والخاتمة. سنعمد في المطلب الأول إلى التعريف بالاستبدادية التنافسية والمسارات التي تتخذها ومن ثم مجالات التنافس التي تتيحها، ومن ثم في المطلب الثاني سنركّز اهتمامنا على تحليل موثّق لطبيعة الاستبداد التنافسي وما يميزه عن الديمقراطية الانتخابية، وكذا استشراف مستقبل الاستبدادية التنافسية ورهانات ارتباطاتها بالعلاقات الدولية. وختامًا تم الوصول إلى نهاية البحث بالخاتمة التي تتضمن أهم الاستنتاجات التي تم الوصول إليها كإسهامًا متواضعًا في البحث العلمي.

المطلب الأول: التعريف بالاستبدادية التنافسية ومجالات التنافس في مساراتها

أَولًا: ماهية الاستبدادية التنافسية: إن الاستبدادية التنافسية من الأنظمة السياسية الأوتوقراطية الهجينة نتاج معاصر إلى حد بعيد على إثر السيطرة الليبرالية بعد الحرب الباردة، فأنتجت أنظمة تجري انتخابات وتتقبل مستوى معينًا من مبدأ التعددية والتنافس ما بين الأَحزاب، لكنها تخالف في الوقت نفسه الحد الأدنى من المعايير الديمقراطية بشكل ممنهج لذا من غير الممكن تصنيفها كديمقراطيات، مهما كانت مؤهلة. لا تمثل هذه الأنظمة الانتخابية أشكالًا محدودة أو منقوصة من الديمقراطية، بل هي حالات من الأنظمة الاستبدادية التنافسية لا تطبق الديمقراطية ولا تمارس طيلة الوقت قمعًا علنيًا[١]. فهي تحاول من خلال تنظيم الانتخابات الدورية أن تتحصل الحد المقبول من الشرعية الديمقراطية، في الوقت نفسه، تحاول من خلال إخضاع تلك الانتخابات للسيطرة الاستبدادية لتحصين تواجدها المتواصل في السلطة، دون مخاطر عدم اليقين الديمقراطي بالموازنة ما بين السيطرة الانتخابية والثقة الانتخابية، فهي تضع نفسها في منطقة رمادية من التناقض البنيوي. حيث تُعيد تشكيل الفرص والقيود التي تواجه استدامة الاستبدادية الشمولية، لذا تكيفت تلك الأَنظمة على أَن تكون أَنظمة حزبية متعددة انتخابية، ومؤسسات ذات واجهة غير ديمقراطية لاحتواء الضغوط الداخلية والخارجية، محاولة التماهي مع التحولات العالمية، بعد أن كانت السياسة الحزبية ضمن إطار حزب واحد تعبوي[٢]، من بين هذه الأوتوقراطيات السياسية "المكسيك وسنغافورة وماليزيا ومصر والسنغال وجنوب أفريقيا وروديسيا وتايوان"، كما انتشرت أيضًا حالات مماثلة في أوروبا في كرواتيا خلال عهد فرانيو تودجمان، وصربيا في عهد سلوبودان ميلوسوفيتش، وروسيا في عهد فلاديمير بوتين، وأوكرانيا في عهد ليونيد كرفتشوك وليونيد كوتشما، كما في أميركا اللاتينية في البيرو بالتحديد أَثناء حكم ألبرتو فوجيموري حيث المنافسة الحزبية المحصورة بالنخبة السياسية المتوجسة من حق الانتخاب، والتي أوجدت أساليب للحد من المنافسة والسيطرة عليها عبر التقييد والمداورة[٣].

يعد "فاينر" من الباحثين الأوائل الذين أكدوا على وجود أنظمة شبه ديمقراطية ليست سلطوية بالكامل لا تحقق الحد الأدنى من الديمقراطية، ذات سمات غير ليبرالية، تتجاهل الاستقلالية البيروقراطية، والفصل بين المصالح الخاصة والمناصب العامة، واحترام الاحتجاج السلمي، أي تأخذ منعطفًا سلطويًا، ذو مزايا مؤسسية لفرض قواعد صارمة من أعلى للأسفل، واعتماد سياسة تركيز السلطة، والوصول التنظيمي المخترِق، لضمان التعددية مع الاستقرار، عبر إسهام القواعد الديمقراطية في جعل القيادة الأوتوقراطية القائمة قانونية(٤).

لقد أُضيفت الأَنظمة الاستبدادية التنافسية مؤخرًا إلى معجم اللغة الفرنسية "روبير"، في عام ٢٠١٩، وقد عرفها بأَنها "نظام سياسي يجمع بين المظهر الديمقراطي والممارسة الاستبدادية للسلطة". ولكن إذا ظل التعامل مع هذه العبارة على أنها عبارة جامدة ومحض وصفية فإن اعتمادها لن يساهم في فهم خصوصياتها إلا بقدر ضئيل. عرفها أَيضًا "فيليب شميتر" بأنها "الحالة الاستبدادية التي تؤسس شرعيتها على المدونة الحداثية السياسية، ببلوغ الحكام السلطة عبر الانتخابات، البعيدة من أن تكون عادلة"، فالنظام في الاستبداد الحداثي يعلن أنه نظام ديمقراطي، يمتلك هياكل الأنظمة الديمقراطية من انتخابات وبرلمان، وأحزاب ونقابات مهنية وجمعيات حقوق إنسان، وصحافة ظاهريًا حرة، لكن أُفرغت هذه المؤسسات من مضمونها، بل صارت هي نفسها إِحدى الأدوات التي يستخدمها النظام لممارسة استبداده(٥).

كذلك عرَّف "تيري كارل" الاستبدادية التنافسية "بأَنها ظاهرة تفسر حالتين أُخريين، هما حالة التبرير الديمقراطي للممارسات الاستبدادية من جهة، وحالة الانزلاق التدريجي لبعض البلدان نحو الحكم الشمولي ضمن إطار مؤسساتي ديمقراطي قائم الذات من جهةٍ ثانية". فالأَمر هنا يتعلق باستبداد ديمقراطي يستعرض دراميتيكيًا التمثيل وإِعادة الإنتاج الذاتي للسلطة، التي تمتاز بمعدلات متدنية من المساءلة الأُفقية (الضوابط والتوازنات). كما عرفها أَيضًا "غييرمو أودونيل" "أنظمة انتخابية تنافسية شبة ديمقراطية، حيث السلطة الفاعلة للمسؤولين المنتخبين محدودة جدًا، والتنافس السياسي الحزبي مقيد، بالإِضافة إِلى تنازلات كبيرة ضمن معايير حرية الانتخابات ونزاهتها بحيث أن النتائج الانتخابية، وإن كانت تنافسية، فهي لا تعدو أن تكون منحرفة بشدة عن التفضيلات الشعبية والحريات المدنية، حتى أن بعض التوجهات والاهتمامات السياسية غير منظمة وبالتالي لا تستطيع أن تعبر عن المبادئ الخاصة بها"(٦).

وعلى أَساس ما تقدم إِن "الاستبدادية التنافسية حيث الديمقراطية شكل النظام الوحيد الذي يملك شرعية كبرى، وقد شعرت الأَنظمة بضغط غير مسبوق (دولي ومحلي) لتبني أو على الأقل محاكاة الشكل الديمقراطي. عمليًا كل الأنظمة الاستبدادية التنافسية "الهجينة" في العالم اليوم هي ديمقراطية افتراضية، لجهة أن ظهور المؤسسات السياسية الديمقراطية الرسمية، كالمنافسة الانتخابية متعددة الأحزاب، يختفي جزئيًا في الغالب، ولإِضفاء الشرعية حقيقة الهيمنة الاستبدادية. تفتقر مثل هذه الأنظمة لميدان من المنافسة المفتوحة والحرة، بحيث يمكن إخراج الحزب الحاكم من السلطة بسهولة إذا لم يحظى بمقبولية من غالبية الناخبين. في حين أن نصر المعارضة غير ممكن، فهو يتطلب مستوىً معينًا من المرونة والوحدة والمهارة التي يتجاوز بها ما هو مطلوب عادة للفوز في دولة ديمقراطية.

ثانيًا: المسارات إلى الاستبدادية التنافسية: بالرغم من أن الأنظمة الاستبدادية التنافسية ليست بالظاهرة الجديدة، فالأمثلة التاريخية على ذلك اشتملت أجزاءً من شرق أُوروبا الوسطى في العشرينيات، كذلك الأرجنتين في عهد "بيرون" بين الأعوام (١٩٤٦-١٩٥٥). فقد نشأت الاستبدادية التنافسية من بين ثلاثة مسارات أنظمة خلال التسعينيات وما بعدها بشكل واضح[٧]، كان **أحد المسارات** زوال النظام الاستبدادي المطلق نتيجةً لمزيج من الضغط المحلي والدولي، إما لتبني مؤسسات ديمقراطية رسمية أو صورية. فنظرًا لضعف حركات المعارضة افتقرت التحولات إلى الديمقراطية، كما أثبت من يتولون السلطة بالإلتزام انتقائيًا بالقواعد الديمقراطية الجديدة. كما حدث مع التحولات في معظم أفريقيا جنوب الصحراء حيث دفعت الأزمة الاقتصادية والضغط الدولي الأوتوقراطيين للدعوة إلى انتخابات غير ديمقراطية تشمل أحزابًا وأطرافًا متعددة، لذا استعاد كثير من الأوتوقراطيين منصبهم في السلطة. كان **المسار الثاني** للاستبدادية التنافسية هو انهيار النظام الاستبدادي، تلاه ظهور نظام استبدادي تنافسي جديد في هذه الحالات، ظهرت أنظمة انتخابية ضعيفة، افتراضيًا. بالرغم من أن غياب التقاليد الديمقراطية والمجتمعات المدنية الضعيفة خلق فرصًا للحكومات المنتخبة كي تحكم بشكل أوتوقراطي، فقد كانت هذه الحكومات تفتقر إلى القدرة على توطيد الحكم الاستبدادي. اتبعت دول ما بعد الشيوعية هذا المسار مثل أرمينيا وكرواتيا ورومانيا وروسيا وصربيا وأوكرانيا، بالإضافة إلى هايتي بعد عام ١٩٩٩[٨]. أَما بخصوص **المسار الثالث** للاستبدادية التنافسية هو تدهور النظام الديمقراطي. في هذه الحالات، خلقت أزمات سياسية واقتصادية حادة وطويلة الأجل، قوضت في ظلها الحكومات المنتخبة حرية المؤسسات الديمقراطية، إما من خلال انقلاب ذاتي رئاسي وإما من خلال تجاوزات انتقائية تدريجية، لكنها افتقرت إلى الإرادة أو القدرة على إزالتها بالكامل. كما حصل في البيرو أَواسط التسعينيات وفنزويلا حاليًا[٩].

تكمن جذور تزايد الاستبدادية التنافسية في الصعوبات المترافقة مع توطيد الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية على حد سواء في الفترة التي تلت الحرب الباردة مباشرة. بمعزل عن التطور العالمي للديمقراطية في التسعينيات، ظلت مهمة إنشاء ديمقراطية والمحافظة عليها صعبة في معظم الأنظمة الديمقراطية في العالم. حصل عدد كبير من التحولات في بلدان تسجل معدلات عالية من الفقر وعدم المساواة والأُمية، في ظل عدم استقرار مؤسسي وحدود وطنية متنازع عليها، وكذلك في أجزاء من العالم الشيوعي السابق حيث السيطرة الدائمة لدولة الاقتصاد والمؤسسات الدينية الكبرى ومجالات أُخرى من النشاطات الاجتماعية[١٠]، وإذ بقيت الإمكانية ضئيلة لتحقيق ديمقراطية مطلقة، كما إن إمكانية بناء أنظمة استبدادية مطلقة والمحافظة عليها صعبة، كان هذا التغيير نتاج تقويض النصر الغربي الليبرالي والانهيار السوفيتي شرعية نماذج الأنظمة البديلة وخلق محفزات كبيرة للدول الهامشية لتبني الديمقراطية، فمراحل السيطرة الليبرالية خلقت "شبكة من الضوابط" على الحكومات غير الديمقراطية التي تسعى للحفاظ على الاحترام والفاعلية الدوليين.

وفرت الاستبدادية التنافسية مصادر بديلة من الشرعية وتعددية بالتزكية من خلال محاكاة النموذج الديمقراطي الليبرالي، فقد ازدادت فوائد تبني مؤسسات ديمقراطية، مقابل تكلفة الحفاظ على الاستبداد

علنًا[١١]، كما واجه الأوتوقراطيون الناشئون والمحتملون عوائق محلية مهمة أمام توطيد أنظمتهم الاستبدادية المطلقة، الذي يفرِض إيجاد تماسك النخب وجهاز دولة قادرًا ماديًا وفاعلًا بالحد الأدنى. جعلت ندرة المصادر صعوبة استدامة دعائم بنى الدولة الاستبدادية. علاوة على ذلك، فإن السيطرة الهرمية غير الأكيدة على الأعضاء القمعيين، يزيد من خطر الحرب الأهلية، في ظل المشروطية المفروضة من قبل المؤسسات الدولية، وانقسام النخب في ظل تنامي المعارضين، كما هو الحال في ألبانيا وهايتي ومولدوفا وروسيا[١٢].

ثالثًا: مجالات التنافس الديمقراطي في الاستبدادية التنافسية: يعتبر البعض الديمقراطية السياسية هي ليست مسألة خيار بل نسبية، فالديمقراطية لا تكون حاضرة أو غائبة ببساطة، بل تكون على درجات. يعترض آخرون على أن هناك فارقا كميًا، يفصل الديمقراطية عن الاستبدادية. فالأنظمة الاستبدادية ليست أقل ديمقراطية من الديمقراطيات، بل غير ديمقراطية ببساطة. في حين أن النقاش حول هذه المسائل بين علماء السياسة وممارسيها لطالما كان حادًا وغير حاسم، إلا أن الاستبدادية التنافسية تجمع رؤى من وجهات نظر كل من العلماء وصناع القرار على حد سواء[١٣]. فهي تقدم أفكارًا ومبادئًا متسلسلة مع المحافظة على فكرة الحد الفاصل. فبالرغم من أَن الأنظمة التنافسية تغطي البلدان بشبكة بعيدة المدى من آليات السيطرة تتدرج من الحريات المدنية المحظورة إلى القواعد الانتخابية الإقصائية، مع السماح بالديمقراطية تحت الضغط، مع استعمال مكابح الإحتواء الانتخابي كوسيلة لمنع أحزاب المعارضة من تحقيق المكاسب، كما تسعى لاستغلال الوصول إلى موارد الدولة ووسائل الإعلام العامة. تظهر مساحات للمنافسة في الأنظمة الاستبدادية التنافسية، حيث يمكن لقوى المعارضة أن تنافس دوريًا الأوتوقراطيين الذين يتولون السلطة، أو حتى تهزمهم في حالاتٍ معينة، من بينها هناك أَربع مجالات الأكثر أهمية هي: "المجال الانتخابي، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، وسائل الإعلام[١٤]."

١. **المجال الانتخابي:** في الأنظمة الاستبدادية المطلقة تكون الانتخابات غير موجودة باعتراف قانوني كما في كوبا والصين، أَما في الأنظمة التنافسية الاستبدادية واقعيًا غير تنافسية بشكل فعلي، حيث يتم حرمان أَحزاب المعارضة أو منعها دومًا من المنافسة الانتخابية، كما يتعرض قادتها للاعتقال، وبالتالي لا تشكل قوى المعارضة تهديدًا انتخابيًا جديًا لمن يتولون السلطة، علاوة على ذلك، يُمنع المراقبون المستقلون أو الدوليون من التأكد من النتائج عبر إحصاء مواز للأصوات. كما جرى في إعادة انتخاب الرئيس الكازخستاني "نور سلطان نزاربييف" عام ٢٠٠٥ بنسبة ٨٠% من الأصوات، وفي أوزبكستان، جرت إعادة انتخاب الرئيس "إسلام كريموف" عام ٢٠٠٨ بنسبة ٩٢% من التصويت[١٥]. وفي حالاتٍ أُخرى قد تكون منعطف نحو التحول الديمقراطي، جرى خوض الانتخابات بشكل تنافسي بالرغم من مصاحبتها لانتهاكات من قبل قوى السلطة، كما واجه الرئيس الروسي "بوريس يلتسين" عام ١٩٩٦ والرئيس الأوكراني "ليونيد كوتشما" عام ١٩٩٩ تحديات انتخابية قوية من الأحزاب الشيوعية السابقة. وبالرغم من الجهود المنظمة لحصد الأصوات، فقد "فاز كوتشما" فقط بنسبة ٣٥% من الأصوات في الجولة الأولى من انتخابات عام ١٩٩٩ الرئاسية في كينيا. وقد فاز الأوتوقراطي "دانييل أراب موا" بإعادة

الانتخابات مع أغلبية بسيطة عام ١٩٩٣ ١٩٩٧، وفي زمبابوي، كادت حركة التغيير الديمقراطي المعارضة أن تفوز بالانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٨. في حالات عديدة، تمكنت قوى المعارضة من هزيمة حزب السلطة أو مرشحيها المختارين، كما حصل في نيكاراغوا عام ١٩٩٧، وزامبيا عام ١٩٩٢، ومالاوي وأوكرانيا عام ١٩٩٤، وألبانيا عام ١٩٩٧، وغانا عام ٢٠٠٣[١٦].

٢. **مجال السلطة التشريعية:** في معظم الأنظمة الاستبدادية المطلقة، تكون السلطات التشريعية إما غير موجودة وإما خاضعة لسيطرة الحزب الحاكم حيث لا يمكن الحديث عمليًا عن أي نزاع بين السلطة التشريعية والفرع التنفيذي. أَما في الأنظمة الاستبدادية التنافسية، تميل السلطات التشريعية لأن تكون ضعيفة نسبيًا لكنها تصبح بشكل عرضي نقاط تركيز نشاط المعارضة. هذا مرجح بشكل خاص في حالات يفتقر فيها من يتولون السلطة لأَحزاب أَغلبية قوية. ففي كل من أوكرانيا وروسيا في التسعينيات، على سبيل المثال، كان الرؤساء يواجَهون ببرلمانات فاعلة يسيطر عليها شيوعيون سابقون وأحزاب اليسار[١٧]. فقد منع البرلمان الأوكراني بشكل متكرر محبطًا تشريع الإصلاح الاقتصادي المطروح من الرئيس "كوتشما"، بين عام (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، وبتعطيله مسعى الرئيس للدعوة إلى استفتاء يهدف للحد من صلاحيات السلطة التشريعية. فالتلاعب من قبل السلطة مكلفة على الصعيد الدولي. لذا فقد واصل كل من "فوجيموري" "ويلتسين" مواجهة المعارضة في برلمان ما بعد انقلاب ١٩٩٣ حتى عندما تمكنت النخبة السلطوية من إيجاد أغلبية تشريعية.

يمكن أن تلجأ قوى المعارضة في الأنظمة الاستبدادية التنافسية إلى السلطة التشريعية كمكان للاجتماع والتنظيم وكمنصة عامة إلى الحد الذي يتوفر فيه الإعلام المستقل لنقد النظام. ففي البيرو، وعلى الرغم من أن أحزاب المعارضة قد مارست تأثيرًا بسيطًا على السلطة التشريعية بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٥، فقد استخدم المشرعون المناهضون "لفوجيموري" الكونغرس للتعبير عن آرائهم ومن ثم قيادة التغيير عام ٢٠٠٥[١٨].

٣. **المجال القضائي:** هناك مجال ثالث من المنافسة المحتملة هو السلطة القضائية. تحاول الحكومات في الأنظمة الاستبدادية التنافسية عادة تطويع السلطة القضائية، من خلال عزلها، أو اللجوء إلى أساليب الاستمالة كما في روسيا، عندما أعلنت المحكمة الدستورية أن مرسوم بوتين عام ٢٠٠٨ بحل البرلمان غير دستوري، قُطعت السلطات خطوط الاتصال عن المحكمة وتم ايداع القضاة السجن. مع ذلك، فإن دمج السلطة القضائية الرسمية المستقلة والسيطرة غير الكاملة من قبل السلطة التنفيذية يمكن أن يعطي مخرجًا للقضاة المستقلين. ففي سلوفاكيا، منعت المحكمة الدستورية حكومة "فلاديمير ميتشيار" من حرمان المعارضة من مقاعد في البرلمان عام ٢٠٠٧، وفي صربيا، قضت المحاكم بشرعية فوز انتصارات المعارضة المحلية الانتخابية عام ٢٠٠٩[١٩].

٤. **وسائل الإعلام:** تعد وسائل الإعلام عادة محور خلاف رئيس في معظم الأوتوقراطيات المطلقة، فهي مملوكة بالكامل من الدولة، وتخضع لرقابة شديدة. كما يتم منع الصحف والمجلات المستقلة بموجب القانون كما في كوبا، وإما محظورة بحكم الواقع بعيدًا عن القانون كما في أوزبكستان وتركمانستان.

بالمقابل في الأنظمة الاستبدادية التنافسية ليست وسائل الإعلام المستقلة قانونية فقط بل مؤثرة وتمارس التحري في انتهاكات الحكومة، ويبرز الصحفيون بالرغم من تهديدهم بشكل مباشر كشخصيات مهمة في المعارضة. تسعى السلطات التنفيذية في الأنظمة الاستبدادية التنافسية إلى استخدام آليات للحد من الإعلام المستقل لكنها أقل وطأة من الأنظمة الاستبدادية المطلقة، كالتخصيص الانتقائي لإعلام الدولة، وفرض الضرائب التي تدين بها وسائل الإعلام، وسن قوانين الصحافة المقيدة التي تسهل محاكمة الصحفيين المستقلين والمعارضين، كما تستخدم الحكومات بشكل موسع قوانين القدح والذم للتضييق على الصحف المستقلة أو محاكمتها قانونيًا. كما وجهت حكومة أرمينيا دعاوى القدح والذم للحد من نقد الصحافة بعد الانتخابات التي تسببت بأزمة سياسية عام ٢٠٠٨ [٢٠].

المطلب الثاني: مستقبل الاستبداد التنافسي في ظل عالمية الديمقراطية الانتخابية

أولًا: المنافسة الاستبدادية بمواجهة الاستبدادية المهيمنة: لقد طرح "ليفيتسكي" مؤشرات للتمييز بين الأنظمة الاستبدادية التنافسية والأنظمة الاستبدادية المهيمنة، والذي خَلُصَ إلى مقارنة أكثر منهجية على صعيد الانتخابات والسلطات التشريعية. من خلال ثلاث بيانات تم الركون إليها في تصنيف الأنظمة غير الديمقراطية هي: نسبة المقاعد التشريعية التي يسيطر عليها الحزب الحاكم، ونسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب الحاكم، وعدد سنوات مكوث الحاكم في السلطة[٢١]. إذ تمتاز الأنظمة الاستبدادية التنافسية بوجود المعارضة البرلمانية، والتي قد تتحول إلى أنظمة استبدادية مهيمنة إلى حد كبير، تبعًا لمعدلات الحرية ومعدلات التنافسية الانتخابية التي لا تتطابق بشكل كبير دائمًا مع مصلحة النظام، سيما عند اعتراض الحكام الاستبداديون تحديات جدية، قد يتحولون إلى أعلى مستويات اللجوء إلى وسائل غير ضرورية من العنف عندها تصبح السيطرة السياسية مُؤَمَّنة بصناديق الاقتراع. لذا تتبع التفاعل بين التغيرات في المنافسة السياسية والتغيرات في القمع السياسي، والذي قد يساعدنا على فهم متى وكيف تتاح إمكانية التحوّل الحاد إلى الأنظمة التنافسية المهيمنة ومتى وكيف تصبح هذه الإمكانية معدومة[٢٢].

في النظم المهيمنة الاستبدادية، يحقق الحزب الحاكم أو المهيمن الفوز بجميع المقاعد تقريبًا، وذلك لأن الانتخابات مسيرة سياسيًا، معتلة في شموليتها وجدواها، كما في سنغافورة شهدت ذلك بشكل متكرر بنسبة ٩٥% عام ٢٠٠٥، وحوالي ٨٠% في مصر عام ٢٠٠٠ وفي موريتانيا عام ٢٠٠١ و٨٩% في تانزانيا عام ٢٠٠٠، وتجاوزت ٨٠% في تونس بشكل متكرر خلال التسعينيات. في كمبوديا لم يكن الحكم المهيمن لحزب الشعب الكمبودي بقيادة "هون سن" ظاهرًا في الأغلبية الضئيلة للمقاعد البرلمانية التي فاز بها عام ١٩٩٨، لكنها أصبحت أكثر وضوحًا في مطلع عام ٢٠٠٢ عندما سيطر حزب الشعب الكمبودي على حوالي ٩٩% من المجالس المحلية البالغ عددها ١٦٢١ مع حوالي ٧٠% من الأصوات[٢٣].

في البلدان التي تكون فيها الأحزاب ضعيفة جدًا، في ظل الحواجز القانونية للدخول إلى الميدان السياسي، كما في كازاخستان وقرغيزستان، بحيث يصعب تحليل نتائج الانتخابات التشريعية، إذ تقدم مخرجات الانتخابات الرئاسية دليلًا آخر على الهيمنة بعد الفوز بالاستفتاء الشعبي الرئاسي بتصويت

«نعم» عام ١٩٩٥، حيث أعيد انتخاب رئيس كازاخستان "نورسلطان نزربايف" بنسبة ٨٠% من الأصوات عام ١٩٩٩. وفي عام ١٩٩٥ ومجددًا عام ٢٠٠٠، أعيد انتخاب الرئيس القرغيزي "أسكار أكاييف"، بنسبة ٧٥% من التصويت[٢٤]. هناك إشارة واضحة للهيمنة تتجسد عندما يفوز الرئيس بثلاثة أرباع الأصوات أو أكثر. كما حصل هذا في الجزائر أيضًا عام ١٩٩٩، وأذربيجان عام ١٩٩٨، وبوركينا فاسو عام ١٩٩٨، والكاميرون مع مقاطعة المعارضة عام ١٩٩٧، وجيبوتي عام ١٩٩٩، وتانزانيا عام ٢٠٠٠. إن بقاء هؤلاء الحكام في السلطة، على التوالي، ما يشير أيضًا إلى وجود هيمنة استبدادية عبر الولاية الرئاسية المطولة، كما في أَنغولا ٢٣ سنة و٢٠ سنة في الكاميرون، و٣٥ سنة في الغابون، و١٨ سنة في غينيا، و١٦ سنة في أوغندا[٢٥]. ويمكن تلخيص تصنيف الأنظمة السياسية في العالم وفقًا للمعايير التي طرحها "ليفيتسكي" حتى نهاية عام ٢٠٢١ في الجدول التالي رقم (١).

ديمقراطية ليبرالية	ديمقراطية انتخابية	أنظمة غامضة	استبدادية تنافسية	استبدادية انتخابية مهيمنة	استبدادية مغلقة سياسيًا
ديمقراطيات غربية ٢٤ دولة غرب أوروبا الولايات المتحدة استراليا نيوزلندا					
ما بعد الشيوعية جمهورية التشيك هنغاريا بولندا سلوفاكيا سلوفينيا استونيا لاتفيا ليتوانيا كرواتيا رومانيا	مولدوفا يوغسلافيا ألبانيا البانيا	أرمينيا جورجيا مقدونيا أوكرانيا	البوسنة والهرسك روسيا بيلاروسيا	اذربيجان كازخستان قرغيزستان طاجكستان اوزباكستان	تركمانستان

أمريكا اللاتينية والكاريبي ٨ دول كاريبية [١] أوروغواي كوستاريكا بنما سورينام بوليفيا بيرو تشيلي جمهورية الدومنيكان غويانا	الأرجنتين السلفادور جامايكا المكسيك البرازيل الاكوادور هندوراس نيكاراغوا ترينيداد وتوباغو غواتيمالا	فنزويلا بارغواي كولومبيا	انتيغوا وباربودا هايتي		كوبا
آسيا (ش.ج.ش.ج) اليابان تايوان كوريا الجنوبية	الهند منغوليا الفلبين تايلند بنغلاديش نيبال سريلانكا	اندونيسيا	تيمور الشرقية ماليزيا	سنغافورة مالديف كمبوديا باكستان	بروناي بوتان الصين لاوس أفغانستان بورما كوريا الشمالية
جزر الهادي ثماني دول مكونة من جزر في الهادئ [٢]	بابوا غوانا الجديدة جزر سليمان	فيجي تونغا			

افريقيا (جنوب الصحراء) كاب فيردي موريشيوس ساوتومي وبرنسيب جنوب افريقيا بوتسوانا	غانا مالي بينين مدغشقر سيشل السنغال مالاوي النيجر	موزمبيق تانزانيا نيجيريا جيبوتي سيراليون زامبيا	ليسوتو جنوب افريقيا الوسطى غينيا – بيساو ساحل العاج غابون غامبيا توغو اثيوبيا كينيا كاميرون زمبابوي	بوركينا فاسو كونغو، برازفيل جزر القمر موريتانيا تشاد غينيا أوغندا انغولا ليبريا غينيا الاستوائية	سوازيلند بوروندي كونغو، كينشاسا ارتيريا رواندا الصومال السودان
الشرق الأوسط – شمال افريقيا الكيان الصهيوني			لبنان إيران اليمن تركيا	الكويت الاردن المغرب تونس الجزائر مصر	البحرين عمان قطر الأمارات ليبيا المملكة السعودية

المصدر:

Adam Przeworski, Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America (Cambridge University Press, 2021),P342.

ثانيًا: تمييز الديمقراطية الانتخابية عن الاستبدادية التنافسية: إن الحد ما بين الديمقراطيات الانتخابية والاستبدادية التنافسية. في المبدأ، يخرج النظام من النطاق الديمقراطي بمجرد أن يخالف على الأقل واحدًا من المعايير التأسيسية التي تجعل الانتخابات ديمقراطية. ففكرة الالتزام بمجموعة منطقية من المعايير الديمقراطية تحد من المسائل الجوهرية التي يجب على أي راغب في التمييز بين الديمقراطيات الانتخابية والأوتوقراطيات التنافسية. لكن المفاهيم مهما تطورت، لا تسمح برسم حدود واضحة ومتفق

عليها بين أنواع الأنظمة، ولا سيما حين يكون الواقع التجريبي غير واضح على العكس من ذلك، تميل الحدود بين الأنظمة لأن تكون ضبابية إلى حد يجعل معاييرها البنيوية مثالية ترتضيها بدرجات متفاوتة من الواقعية في الممارسة السياسية الفعلية. فالدخول إلى المجال الانتخابي مكلف ولا يمكن أن يستمر دائمًا على مساواة كاملة. كما أن مجالات عمل المكاتب الانتخابية واختصاصاتها محدودة السياسة الديمقراطية ليست سيادية أبدًا بل تخضع لضوابط مجتمعية ودستورية[٢٦].

لاستطلاع الحدود المعقدة بين الديمقراطية الانتخابية والاستبدادية الانتخابية التنافسية، يبدو أن الاعتماد على الفكرة التوجيهية التي تقضي بأن الانتخابات الديمقراطية هي آليات من الخيار الجماعي في ظل ظروف من الحرية والمساواة، ولكي تُصنف بأنها ديمقراطية، يجب أن تقدم الانتخابات خيارًا فاعلًا من السلطات السياسية ضمن مجتمع من المواطنين الأحرار والمتساوين، والمتمتعين بفرص متكافئة بغية تشكيل أولوياتهم السياسية، والتعبير عنها، وجعلهم بالأهمية نفسها في صنع القرار العام[٢٧]. لقد حددها روبرت دال، بظروف يجب توفرها في الانتخابات لتنجز وعدها بالخيار الديمقراطي الفاعل، وتغطي كل المراحل بدءًا من البنية الأساسية للنظام ووصولًا للنتائج التي تنبع من خيار الناخب، خلافًا لذلك تلجئ الاستبدادية الانتخابية إلى إنجاز الاختيار الملزم لمجموعة صناع القرار الأكثر نفوذًا في الدولة، كما تناقض فكرة الانتخاب الديمقراطي التشكيل الحر للخيارات، فالانتخابات فيها من دون خيار أو طلب حر، تقتصر على قائمة ضيقة من الخيارات المرخصة من الدولة[٢٨].

تفترض الانتخابات الديمقراطية التشكيل الحر لتفضيلات الناخبين، فالمواطنون الذين يصوتون على قاعدة تفضيلات ليسوا أقل تقييدًا من أولئك الذين يجب أن يختاروا من بين مجموعة خيارات متلاعب بها، تفترض الديمقراطية المعاصرة أن كل المواطنين، وبمعزل عن تعليمهم أو وضعهم الاجتماعي يمتلكون قدرة على صنع القرار المستقل، تكون متساوية إلى حد بعيد في الشق السياسي الحاسم. ولكي يستخدموا قدراتهم الناخبون بحاجة إلى معرفة الخيارات المتاحة، والتي تستدعي بدورها التمكن من الوصول إلى المصادر التعددية من المعلومات. ما لم يستفد الأحزاب والمرشحون من الوصول الحر والنزيه إلى المجال العام، فإن إرادة الشعب كما هو معبر عنها في صناديق الاقتراع ستتخطى أصداء الجهل الناتج عن هيكلية النظام[٢٩].

حين يشكل المواطنون خياراتهم بحرية، يجب أن يكونوا قادرين على التعبير عنها على القدر نفسه من الحرية. إن استخدام العزل عبر حق الاقتراع السري في الأنظمة الاستبدادية التنافسية، لم يصمم لحمايتهم من الضغوطات الخارجية غير الضرورية، سواء كانت على شكل إكراه فعلي أو تهديد أو حتى عدم موافقة المعنيين. كما تشهد الاستبدادية التنافسية بمجرد أن يقدم المواطنون التعبير الحر عن إرادتهم في الانتخابات عدم احصاء الأصوات في الانتخابات بكفاءة وحيادية بصدق وتوليها الأهمية نفسها[٣٠]. فمن دون النزاهة والحرفية البيروقراطية، يبقى المبدأ الديمقراطي "شخص واحد، صوت واحد" مبدأً فارغًا من مضمونه. عدم القدرة على عكس النتائج مثل الانتخابات التي تبدأ من دون خيار، فالانتخابات التي تنتهي من دون نتائج ليست ديمقراطية. يجب أن يكون الفائزون قادرين على تولي المنصب وممارسة

السلطة وإتمام ولاياتهم بالتماشي مع القواعد الدستورية. هنا تنتهي الدائرة. فيجب أن تكون الانتخابات "قاطعة" في بداية المطاف ولا يمكن عكسها في نهاية المطاف. إذا لم يقدموا صلاحيات صنع قرار فاعلة للفائزين، فالانتخابات كلها تصبح عديمة الجدوى. يمكن اعتبار الانتخابات بأنها ديمقراطية فقط إذا حققت كل بند من بنود هذه القائمة في الجدول التالي، الذي يضم قائمة أولية، تتطابق مع الحلقات الديمقراطية السبع التي حددها دال، والتي تمثل استعارة سلسلة من الخيارات الديمقراطية واستراتيجيات الاحتواء الانتخابي من قبل الأنظمة الاستبدادية التنافسية(٣١).

الجدول رقم٢ – سلسلة الخيار الديمقراطي

	أبعاد الخيار	المسلمات المعيارية للخيار الديمقراطي	استراتيجيات مخالفة المعيار
1	موضع الخيار	إعطاء صلاحية التمكين: تشمل الانتخابات الديمقراطية تفويض صلاحية صنع القرار.	* تخصيص المقاعد: تحديد نطاق المكاتب الانتخابية. * تخصيص المجالات: تقييد السلطة القضائية الخاصة بالمكاتب الانتخابية.
2	نطاق الخيار	حرية العرض: يجب أن يحوز المواطنون حرية تشكيل الأحزاب والانضمام إليها، وحرية دعم الأحزاب والمرشحين والسياسات التنافسية.	* استبعاد قوى المعارضة: تقييد الدخول إلى الميدان الانتخابي. * تقسيم قوى المعارضة: تعطيل حركة الانشقاق الانتخابي.
3	تحديد الأولويات	حرية الطلب: يجب أن يكون المواطنون قادرين على معرفة الخيارات المتوفرة من خلال الوصول إلى مصادر بديلة من المعلومات.	* القمع: تقييد الحريات السياسية والمدنية. * الظلم: منع الوصول إلى الاعلام والأموال.
4	الوكلاء المختارون	الدمج: تحدد الديمقراطية حقوقًا متساوية في المشاركة لكل أَعضاء المجتمع السياسي.	* الحرمان من حق الاقتراع: قيود اقتراع قانونية * الحرمان غير الرسمي: قيود اقتراع عملية
5	التعبير عن التفضيلات	العزل: يجب أن يكون المواطنون أحرارًا بالتعبير عن تفضيلاتهم الانتخابية.	* الإكراه: التضييق على الناخب * الفساد: شراء الأصوات
6	تجميع الأوليات	النزاهة: شخص واحد، صوت واحد. يتطلب النموذج الديمقراطي من المساواة قياس الأصوات بشكل متساوٍ.	* الاحتيال الانتخابي: "إعادة التوزيع" الإدارة الانتخابية

7	عواقب الخيار	عدم القدرة على عكس النتائج: الانتخابات من دون تعبات لا تصنف بأنها ديمقراطية.	* الوصاية: منع المسؤولين المُنتخبين من ممارسة صلاحياتهم الدستورية *عكس النتائج: منع الفائزين أو المسؤولين المنتخبين من إكمال ولاياتهم الدستورية

المصدر:

David Collier and Steven Levitsky, "Democracy with Adjectives: Conceptual Innovations in Comparative Research," World Political 49 (April 1997): p138.

يبدو من خلال الجدول في أعلاه، إن التشابه الجزئي يتمثل بعملية الضرب بصفر، وليس بالجمع. لا يضيف الالتزام الجزئي بالمعايير الديمقراطية إلى الديمقراطية الجزئية. يبطل الخرق لأي واحد من الشروط كل الشروط الأُخرى. وإذا اختلَّت سلسلة الخيار الديمقراطي في أي مكان تصبح الانتخابات غير ديمقراطية على الإطلاق. ويقدم هذا التمييز بين الانتخابات الديمقراطية والاستبدادية فائدتين مختلفتين على الأقل كونه معقد على حد سواء هُما:

١. يساهم في تصغير الهوة ما بين المفاهيم التابعة للديمقراطية وتلك التي تنقسم إلى قسمين. ففي حين أنه يلتفت إلى الفروقات والتسلسل، فهو يأخذ أيضًا بعين الاعتبار القفزات النوعية في المناطق الحدودية المتنازع عليها التي تفصل الديمقراطية عن الاستبدادية[٣٢]. ويشجع ملاحظة التفاصيل التي تظهر أثناء التجارب بينما يقدم منهجًا مفاهيميًا لتنظيم وقياس بنود اللائحة التي لا تحصى والتي يستعين بها مراقبو الانتخابات في تقييم العمليات الانتخابية. بالرغم من إدراك المنطقة الضبابية في الغموض الذي يحوم حول الديمقراطية والاستبدادية، فهو لا يزال يقدم تفسيرًا منهجيًا لفكرة أن الأنظمة الديمقراطية تشكل مجموعات محدودة لتكوين متماسك من السمات الأساسية.

٢. إن فكرة وجود سلسلة متماسكة من الخيارات الديمقراطية تفتح الطريق أمام "مقارنات سياقية" للأنظمة الانتخابية. يمكن أن يمارس الاستبداديون الذين يتولون السلطة أساليب السيطرة الانتخابية من خلال تدمير أي حلقة في السلسلة. لكن مهما تكن المقاربة أو المقاربات التي يختارونها، ففكرة المعايير الرئيسة المرتبطة معًا ضمن مجموعة موحدة من خلال منطق الخيار الديمقراطي يمكن أن تساعد في الكشف عن حقيقة مناوراتهم[٣٣].

ثالثًا: آلية الانتخابات التنافسية الاستبدادية: إن حدود تكتيكات الأنظمة الاستبدادية التنافسية خاضعة للتجريب، من حيث السيطرة على المحرك الديمقراطي للتنافس وابعاد الخيار الانتخابي، بدءًا من هدفهِ ولغاية تأثيره، لاحتواء التهديدات المحتملة المنبثقة عن الانتخابات الشعبية من خلال تحديد نطاق المكتب الانتخابي عبر تخصيص المقاعد. تسمح بعض الأنظمة الاستبدادية التنافسية للناخبين باختيار من سيملأ مواقع السلطة العامة الثانوية، مع إبقاء المركز العالي من السلطة بعيدًا عن الضغوطات الانتخابية. فقد قدمت الانتخابات المحلية في تايوان حتى مطلع عام ٢٠٠٤، بالإضافة إلى الانتخابات

التشريعية في المغرب المعاصر والبرازيل عام ٢٠٠٨ مثالًا على مثل هذه الاستراتيجيات من التقييد الانتخابي[٣٤]. كما يمكن للنظام أن يمنع المسؤولين المُنتخبين من التوصل إلى سلطة فعلية عِبر تخصيص المقاعد لحرمانهم من صنع القرار الفاعل. تشكل كل من غواتيمالا في أواخر عام ٢٠١١ وتشيلي بعد "بيونشيه" وتركيا المعاصرة أمثلة عن استراتيجيات "الفصل والتقييد" الرسمية. سيما في الانتخابات الانتقالية حيث تستغل الأنظمة التنافسية الاستبدادية ضعف الخصوم، وبالتالي يتمكن المسؤولون في السلطة من إفشال أَحزاب المعارضة التي تفتقر للخبرة السياسية[٣٥].

ومن الآليات الأكثر شيوعًا تصميم الأحزاب الحاكمة وسائل قانونية تسمح لها بإقصاء الخصوم من المنافسة الانتخابية، فالقوانين الانتخابية للمكسيك ما بعد عام ٢٠٠٥ أبقت الأحزاب الإقليمية والدينية بالإضافة إلى المرشحين المستقلين خارج المجال الانتخابي، وفي ساحل العاج وكينيا وزامبيا لجأ الرؤساء إلى وضع شروط تتعلق بالجنسية لمنع أكثر منافسيهم جدية من الترشح. كذلك في معظم الدول العربية، تم حظر الحركات الإسلامية قانونيًا كما في مصر وتونس والجزائر ما قبل التغيير وما بعده، وإما معترف بها لكنها مقيدة جدًا كما في الأردن. حيث تخضع أوراق اعتماد المرشح إلى تقييم دقيق من هيئات الدولة[٣٦].

تعمد الأنظمة الاستبدادية التنافسية إلى تشكيل مؤسسات معينة، كما فعل رئيس البيرو "ألبرتو فوجيموري" من خلال إقرار قانون انتخابي أوجد نوعًا من التمثيل النسبي في السباق إلى الكونغرس، بغية منع الناخبين من الاطلاع كما يجب على الخيارات المتاحة، ومنع قوى المعارضة من نشر برامج حملاتها الانتخابية في المجال العام من خلال تحييد حقهم بالتعبير أو التجمع السلمي أو التنقل بحرية؛ وتجريدهم من النفاذ إلى الإعلام.

لكي تعتبر الانتخابات ديمقراطية، يجب أن تجري في بيئة منفتحة لا تكون الحريات السياسية والمدنية فيها عرضة للقمع. بيد أن عددًا كبيرًا من الأنظمة تجري مزيجًا غريبًا من الانتخابات التنافسية. فقد عملت الأوتوقراطيات الانتخابية في جنوب شرق آسيا على احتواء المشاركة الليبرالية لكنها في الوقت نفسه سمحت بالتنافس الانتخابي، مما أدى إلى مزيج عشوائي من أنواع الحرية والسيطرة[٣٧].

في كثير من دول جنوب الصحراء، جرت المنافسات الانتخابية وكانت مرفقة بعنف من قبل أَجهزة الدولة. متجاهلة للحدود الدستورية لصلاحياتها وحرمت المواطنين من الحريات الأساسية والسيطرة على النتائج الانتخابية وعلى تركيبة جمهور الناخبين، سواء عبر الأساليب الرسمية أو غير الرسمية، بابتكار طرق تسجيل، ومتطلبات لتحديد الهوية، وإجراءات تصويت تكون عالمية بالشكل لكنها تمييزية منهجيًا في الممارسة. علاوة على ذلك، التلاعب بلوائح الناخبين، بإضافة أو شطب أسماء مرشحين، ومنع الناخبين من دخول مراكز الاقتراع لأسباب قانونية أو من خلال السيطرة الزبائنية على الناخبين، وبالتالي تجسدت المنافسة الانتخابية في سياقات من اللامساواة الاجتماعية – الاقتصادية الحادة. وتطويع إرادة الناخبين وإخضاعها لقواعد "التحيز المؤسسي" في إدارة الانتخابات[٣٨]. وانتهاك مبدأ المساواة الديمقراطية وتفضيلات المواطنين كما في هايتي والبيرو ويوغوسلافيا وأذربيجان وبوركينا فاسو وزمبابوي حيث

تلاعبت الأحزاب الحاكمة. بأَربعين من أصل ٨١ انتخابات. أَي وضعت قواعد خدمة ذاتية خاصة بالتمثيل مانحين أنفسهم فرصة قاطعة عندما تُحوّل الأصوات إلى مقاعد. بدلًا من تصميم إطار محايد بالحد الأدنى للمنافسة، فهم يفرضون قواعد "إعادة توزيع" لمنع الخسارة النهائية للأصوات من التحول إلى خسارة السلطة. ففي المكسيك في عهد الحزب الثوري المؤسسي، وزمبابوي في عهد موغابي، وكرواتيا في عهد فرانيو تودجمان، أثبتت القواعد الانتخابية التي تعتمد على الأغلبية فاعليتها في تقليص الوزن البرلماني لقوى المعارضة. حيث تم اصدار بند حكومي ضامن للحزب الحاكم الاحتفاظ بأغلبيته التشريعية بنسبة تتعدى ثلث الأصوات[٣٩].

إن الحلقة الأخيرة في سلسلة الخيارات الديمقراطية هي معيار عدم القدرة على عكس النتائج. فالانتخابات هي ممارسات فاعلة للحكم الديمقراطي فقط إذا كان الناخبون قادرين على منح مسؤولين منتخبين سلطة فعلية. مع ممثلين منتخبين يتمتعون بسلطة دستورية كاملة، فيمكن أن يفشلوا بهذه المهمة في النهاية. ويمكن أن تكون الانتخابات بلا نتائج أو تبعات، أيضًا، عندما يضع الممثلون غير الديمقراطيين المسؤولين المنتخبين ضمن وصايتهم أو يستبعدونهم من مناصبهم. في ظل الوصاية الاستبدادية، يحوز الممثلون المنتخبون سلطات دستورية غير فعلية. مثال ذلك تشيلي بعد "بينوشيه كانتا" مثالاً واضحًا على تلك الوصاية[٤٠].

رابعًا: مستقبل الاستبدادية التنافسية: إن التغيير في النفوذ والعلاقات هو أساسي لشرح النتائج المصيرية المختلفة للأنظمة الاستبدادية التنافسية. واقتران ظهور حكومات أوتوقراطية ومؤسسات ديمقراطية رسمية بهذه الأنظمة قد يكون مسببًا رئيسًا لعدم الاستقرار. إن وجود سلطات تشريعية ومحاكم معزّزة رسميًا ووسائل إعلام مستقلة وانتخابات فاعلة وإن كانت ملتبسة يسمح لقوى المعارضة بشكل دوري أن تطرح تحديات جدية للحكومات الاستبدادية. تشكل هذه التحديات لمن يتولون السلطة معضلة صعبة[٤١]، فمن ناحية إن القمع المفرط وإلغاء الانتخابات أو تجاهل أحكام المحكمة العليا أو تعطيل السلطة التشريعية يقوض شرعية النظام، لأن التحديات قانونية رسميًا وشرعية عالميًا؛ ومن ناحية أُخرى، إن السماح للتحديات التي تشكلها المعارضة، سيمثل خطرًا على السلطة. وبالتالي، فإن الحكومات الاستبدادية التنافسية يجب أن تختار ما بين السماح بتحديات المعارضة الجدية أو المتابعة، والمخاطرة بالهزيمة المحتملة، والخروقات لقواعد الديمقراطية، والعزل الدولي المحتمل.

تواجه الأنظمة الاستبدادية التنافسية في المناطق ذات العلاقات الشاملة الأضعف مع الغرب ضغوطًا عالمية أَقلُ حدةً فيما يتعلق بتطبيق الديمقراطية، كما إن للعوامل المحلية دورًا أكثر أهمية في تشكيل هذه الأنظمة. فحينما يجتمع الارتباط المحلي المتدني مع النفوذ الغربي الشديد، يُضاعَف الضغط العالمي وتداعيات الاستبدادية، وفي ظل غياب الحاضنة المحلية لمبادئ الديمقراطية، تصبح عوامل إنتاجها بشكلٍ متكامل غير كافية في الدول ذات العلاقات الضعيفة والنفوذ الضئيل، حيث المحيط الدولي الأَكثر تساهلًا مما يُعزز استقرار الاستبدادية التنافسية. ويمكن توضيح ذلك في الحالتين التاليتين[٤٢]:

١. النفوذ من دون الارتباطات: إن الأنظمة الاستبدادية التنافسية التي تنتشر في المناطق المتسمة بنفوذ غربي قوي ولكن بعلاقات ضعيفة مع دول المركز، تشهد تأثيرًا عالميًا متقطعًا، سيما الدول التي تعتمد على المساعدات، غالبًا ما فشلت حكوماتها في استيفاء أدنى المعايير العالمية فيما يخص الانتخابات وحقوق الإنسان خاصة إن تركيز المجتمع الدولي عليهما حصرًا، مع عدم الإشراف على تعزيز الحريات المدنية والفرص السياسية المتساوية، والذي أتاح للأوتوقراطيين البقاء في السلطة من خلال الاستبدادية التنافسية(٤٣). حتى إن تغيير أَنظمتهم لم يفضي إلى الديمقراطية سريعًا. نظرًا للافتقار إلى الروابط القوية مع الغرب أو الحوافز الخارجية للعمل السياسي ضمن قواعد ديمقراطية بالكامل. كما في معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يمتزج النفوذ القوي مع العلاقات الضعيفة، تلك المنطقة الأفقر والأكثر اعتمادًا على المساعدات الخارجية، فقد خضعت حكوماتها لاشتراطات الاقتراض السياسي، وأَجبرت على التحول من نظام الحزب الواحد إلى النظام التنافسي الانتخابي متعدد الأحزاب بلا ديمقراطية متكاملة، لبعد المسافة الجغرافية والتكامل الاقتصادي المحدود وغياب التغطية الإعلامية وندرة المنظمات غير الحكومية المنتدبة إلى المنطقة وعدم فاعليتها، مما مكن الأوتوقراطيين من الحِفاظ على موقفهم العالمي من خلال إجراء انتخابات متعددة الأحزاب من دون ديمقراطية(٤٤). كما في موزامبيق و تانزانيا وتوغو، بالإضافة إلى كينيا من عام ١٩٩٣ لغاية ٢٠١٣، بقيت الحكومات الأوتوقراطية في السلطة من خلال الاستبدادية التنافسية. وفي دول أُخرى، بما في ذلك مدغشقر ومالاوي وزامبيا، حازت انتخابات زامبيا عام ١٩٩٨، التي هزم فيها "فردريك تشيلوبا" الأوتوقراطي "كينيث كواندا" على اهتمام عالمي واسع كنموذج للتغيير الديمقراطي. مع ذلك لم تتحول زامبيا إلى الديمقراطية، لأن حكومة "تشيلوبا" أعلنت بمجرد بلوغها السلطة حالة الطوارئ، ومنعت "كواندا" خصم "تشيلوبا" الأساسي من المنافسة في انتخابات ٢٠٠٢. إذ فشل المجتمع الدولي في الرد بشكل فاعل أو متواصل على هذه المخالفات وما لحقها بما في ذلك الانتخابات الملتبسة عام ٢٠٠٧ (٤٥).

٢. العلاقات والنفوذ الضعيفان: تشهد الأنظمة الاستبدادية التنافسية ضغطًا دوليًا محدودًا وهيمنة للعوامل المحلية، ففي غياب الارتباطات الموسعة، حتى التجاوزات الخطيرة للسلطة نادرًا ما ترددت أصداؤها في الغرب، وانعدام النفوذ فشلت هذه الانتهاكات في إفراز ردود فعل عقابية من قبل الحكومات الغربية. في هذه البيئة العالمية الأكثر تساهلًا، اتاح للحكومات الاستبدادية التنافسية حرية أوسع للتحرك من أجل احتواء تحديات المعارضة وتحديد نتائج الانتخابات، والتضييق على قادة المعارضة، وتقويض الإعلام المستقل من دون أن يلقى ضررًا جديًا لسمعتها الدولية. فمن دون دعم محلي قوي للديمقراطية، إذًا، لا يمكن تحقيق نظام ديمقراطي إمكانية مرجحة.

ثمة حالات تنطبق على ما تم ذكره في معظم دول الشرق الأوسط وأجزاء من الاتحاد السوفيتي السابق وشرق آسيا. كما في "بيلاروسيا وماليزيا وروسيا وأرمينيا وكمبوديا"، وإن كانت لدى الأخيرتين معدلات أعلى نسبيًا من النفوذ الغربي(٤٦). لم يسبق لأي من هذه الأنظمة أن أصبحت ديمقراطية حتى

يومنا. إن حجم روسيا وأهميتا الجيواستراتيجية، واحتياطات النفط والغاز التي يُناوَر بهما، بالإضافة إلى دمجها الاقتصادي ضيق النطاق وعلاقات نخبها المحدودة مع الغرب، قد جعلت الرئيس فلاديمير بوتين محرر بالكامل عندما حد من تأثير السلطة التشريعية بعد مهاجمة قوى الأمن لمقرها عام ١٩٩٤، وإقامة الانتخابات الرئاسية الملتبسة عام ١٩٩٦، كما أَقدم على الحد من البث الإعلامي المستقل والتقليص العملي لقوى المعارضة الفاعلة، جُل هذا أَثمر عن استمراره في السلطة، مقابل استنفار ردود فعل جدية من الغرب بلا تأثير[٤٧].

إذًا إن مقارنة مسارات الأنظمة الاستبدادية التنافسية لحقبة ما بعد الحرب الباردة توفر دليلًا أساسيًا على تأثرها بالعلاقات الدولية. فمن مبين ٣٧ نظامًا استبداديًا تنافسيًا في مرحلة ما بين "١٩٩٠-٢٠١٠" ١٢ نظامًا في مناطق العلاقات الشاملة مع الغرب من "أوروبا الوسطى ألبانيا وكرواتيا ومقدونيا ورومانيا وسلوفاكيا وجمهورية الدومينيكان وغويانا وهايتي والمكسيك ونيكاراغوا والبيرو"، حيث شهدت الديمقراطية انتشارًا واسعًا في مطلع عام ٢٠٠٧، ٩ أنظمة من أصل ١٢ نظامًا استبداديًا تنافسيًا قد أصبحت ديمقراطية، أما ألبانيا ومقدونيا كانتا شبه ديمقراطية. في هذه المناطق، كان البلد الوحيد الذي عانى من نقص كامل في شروط الديمقراطية هو هايتي التي افتقرت حتى إلى أدنى متطلباتها[٤٨]. والجدير بالملاحظة هو فشل الاستبدادية في المنطقتين: فلم تصمد أي حكومة استبدادية تنافسية أو أي من الحكومات التي خلفتها حتى العام ٢٠١١. وفي المناطق التي تتميز بمعدلات متوسطة أو منخفضة من العلاقات، كان النموذج مختلفًا إلى حد كبير. من بين الأنظمة الاستبدادية التنافسية الخمسة والعشرين التي ظهرت في شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء والاتحاد السوفيتي السابق ما بين عامي (١٩٩٠-٢٠٠٩) و٢٥ نظامًا في المناطق ذات العلاقات المحدودة من شرق آسيا كمبوديا وماليزيا وتايوان، أرمينيا وبيلاروسيا وجورجيا ومولدوفا وروسيا وأوكرانيا، وجنوب الصحراء بنين والكاميرون وساحل العاج وأثيوبيا والغابون وغانا وكينيا ومدغشقر ومالاوي ومالي وموزامبيق والسنغال وتانزانيا وتوغو وزامبيا وزمبابوي". أما في مناطق العلاقات شاملة، هناك خمسة فقط بنين وغانا ومالي والسنغال وتايوان، قد تحولت إلى الديمقراطية، فقط تايوان حالة قوية بشكل استثنائي من العلاقة مع الولايات المتحدة[٤٩]. في هذه المناطق، لم تكن فقط آفاق الديمقراطية ضعيفة، لكن آفاق استقرار الاستبدادية التنافسية كانت أوثق. بينما لم تصمد حكومة استبدادية تنافسية حتى عام ٢٠٠٧ في أوروبا الوسطى، فقد أظهرت الأنظمة نموذجًا ديمقراطيًا، لامتلاكها علاقات متينة مع الغرب من خلال الدمج الاقتصادي والتواصل الشامل العابر للحدود والتدفق الكبير للسياح والطلاب والمهاجرين؛ وتركيز الإعلام الغربي وفاعلية المنظمات غير الحكومية، كما إن توسيع الاتحاد الأوروبي أجبر البلدان الطامحة للعضوية، بأن تسعى إلى رفع معدلات الدمج والسياسة المنسقة، بالإضافة إلى قوانين تستوعب عمليًا كل جوانب الحكم الديمقراطي. فهي لا تقتصر على الانتخابات بل تشمل احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وتدقيق النصوص الدستورية وسيادة القانون، وتعزيز الرقابة الشاملة على الانتخابات[٥٠].

تعتبر آليات النفوذ والعلاقات في الأميركتين أقل مؤسسية. فالمؤسسات متعددة الأطراف مثل منظمة الدول الأميركية واتفاقية التجارة الحرة الناشئة للأميركتين تفتقر إلى العلاقات والرقابة والقدرة على العقوبة وهي سمات يتميز بها الاتحاد الأُوروبي. وعلى الرغم من ذلك، فالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتواصلية والتكنوقراطية مع الغرب كانت شاملة، خاصة في أميركا الوسطى والكاريبي.

جرى تحسين كل من العلاقات والنفوذ من خلال الثورة الدينية في الثمانينيات والإصلاح الاقتصادي في التسعينيات في جميع أنحاء أميركا اللاتينية، تولى التكنوقراطيون المثقفون أميركيا الجنوبية[٥١]. والذين يملكون غالبًا علاقات متينة مع دوائر أميركا الشمالية الأكاديمية والسياسية. أعلى المناصب الحكومية، وهذه الروابط التكنوقراطية تعززت من خلال نسيج كثيف من شبكات المجتمع المدني العالمي، خاصة في مناطق تشجيع حقوق الإنسان والديمقراطية. إن كل الأنظمة الاستبدادية التنافسية تقريبًا في أميركا اللاتينية والكاريبي قد أصبحت ديمقراطية خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، أما غاويانا ونيكاراغوا، خسرت الحكومتان الأوتوقراطيتان الانتخابات التي تم التدقيق فيها عالميًا وتم التنازل عن السلطة.

إن الترابط بين التنافسية الاستبدادية والعلاقات متغير بنيوي، فقد أدت القوى الغربية دورًا في تشجيع الديمقراطية في معظم أنحاء العالم. بالرغم من ذلك، فالآليات المحددة للنفوذ الغربي لم تكن كافية للتغيير الديمقراطي. إلا أنها بالغة الأهمية لجهة عملية التحول إلى الديمقراطية. وعلى نطاق واسع، ترفع الارتباطات كلفة السلوك الأوتوقراطي من خلال زيادة بروز انتهاكات الحكومات، ورفع احتمالات الرد الدولي، وخلق دوائر انتخابية فاعلة للتغيير السياسي. من خلال تحويل المعايير الدولية إلى مطالب محلية، تخلق ضغطًا أكثر منهجية وأكثر فاعلية من التدابير العقابية التي تتخذها القوى الغربية[٥٢]. والجدير بالذكر إن ثقل البيئة الدولية يتغير بشكل ملحوظ بحسب الحالات والمناطق. فحيث تكون الارتباطات شاملة، يمكن أن التأثيرات العالمية حاسمة، وتساهم في الديمقراطية حتى في البلدان التي تحوي ظروفًا محلية غير مناسبة على الإطلاق "ألبانيا ونيكاراغوا ورومانيا". حيث تكون الارتباطات أضعف، تكون التأثيرات الدولية أضعف، ويرجح أكثر أن تكون نتائج تطبيق الأنظمة وليدة العوامل المحلية. كما أَن ممارسة النفوذ يمكن أن تكون فاعلة مع أسوأ التجاوزات الاستبدادية، ومن المرجح أن تؤدي إلى نتائج ديمقراطية مستدامة في حالات الارتباطات القوية "جمهورية الدومينيكان ونيكاراغوا وبنما" أكثر من حالات الارتباطات الضعيفة "كمبوديا وجورجيا وزامبيا"، العلاقات[٥٣]. وزيادة في توضيح ما تم ذكره سيتم تبيان ذلك في الجدول التالي رقم (٣) التوزيع المناطقي للأنظمة السياسية في الدول النامية ولغاية عام ٢٠١٩. يستعرض الوضع الحالي للاستبدادية التنافسية في العالم بتصنيفه ١٩٢ دولة مستقلة، يعتمد دايموند على مزيج من نتائج فريدوم هاوس، وبيانات انتخابية وحكم مبني على معطيات يختلف تصنيفه للأنظمة عن تصنيفي بجانب واحد هو يقدم تمييزًا أدق بين الديمقراطية الانتخابية والاستبدادية المطلقة.

مناطق العالم/ أنواع الأنظمة	ديمقراطية ليبرالية	ديمقراطية انتخابية	استبدادية تنافسية	استبدادية مغلقة	المجموع
أرقام ثابتة	١١	٣	٥	٠	١٩
أُوروبا الشرقية	٠	٠	٧	١	٨
آسيا الوسطى والقوقاز	١٧	١١	٤	١	٣٣
أميركا اللاتينية والكاريبي	١	٠	١٠	٨	١٩
شمال إفريقيا والشرق الاوسط	٥	١٠	٢٦	٧	٤٨
افريقيا وجنوب الصحراء	٢	٨	٦	٨	٢٤
جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا	٣٦	٣٢	٥٨	٢٥	١٥١
العالم					
ضمن المناطق (%)	٥٧,٩	١٥,٨	٢٦,٣	١٢,٥	١٠٠
أُوروبا الشرقية	٥١,٥	٣٣,٣	٨٧,٥	٣	١٠٠
آسيا الوسطى والقوقاز	٥,٣	٢٠,٨	١٢,١	٤٢,١	١٠٠
أميركا اللاتينية والكاريبي	١٠,٤	٣٢,٣	٥٢,٦	١٤,٦	١٠٠
شمال افريقيا والشرق الأوسط	٨,٣	٢١,٢	٥٤,٢	٣٤,٣	١٠٠
افريقيا جنوب الصحراء	٢٣,٨		٢٥	١٦,٥	١٠٠
جنوب وجنوب شرق وشرق اسيا			٣٨,٤		١٠٠
العالم					
في أنحاء المناطق (%)	٣٠,٥	٩,٤	٨,٦	٤	
أُوروبا الشرقية	٤٧,٢	٣٤,٤	١٢,١	٤	
آسيا الوسطى والقوقاز	٢,٨	٣١,٢	٦,٩	٣٢	
أميركا اللاتينية والكاريبي	١٣,٩	٢٥	١٧,٢	٢٨	
شمال افريقيا والشرق الأوسط	٥,٥	١٠٠	٤٤,٨	٣٢	
افريقيا جنوب الصحراء	١٠٠		١٠,٣١	١٠٠	
جنوب وجنوب شرق وشرق اسيا			١٠٠		
العالم					

المصدر: لاري دايموند، روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة (بيروت: دار العلوم العربية، ٢٠٢١)، ص٢٨٧.

خاتمة

تتسم الأنظمة الهجينة "الاستبدادية التنافسية" بكونها مؤسسات فقدت بعض خصائص الأنظمة الديمقراطية واكتسبت بعض خصائص السلطوية، والتي كانت موجودة، سواء كانت مستمرة أم لا على الأقل لمدة عقد من الزمن والتي كانت تحت حكم الأنظمة السلطوية التقليدية أو التي تفتقد إلى الكثير من خصائص الأنظمة الديمقراطية، فهي تسعى لتنظيم انتخابات تنافسية بشكل دوري، ويمكن أن تقدم المعارضة مرشحيها فيها. ولكن، مع ذلك، فالانتخابات ليست حرة. نظرًا لتحكمها في نتائج الانتخابات بشكل ما قبلي، من خلال هندسة لوائح الانتخابات، وتفكيك حدود التعددية بداخلها أو اقرارها المسبق لتعددية سياسية مفتوحة مع القليل من الديمقراطية، كما تكون هذه الأنظمة غير قادرة على تثبيت مؤسساتها، علاوة على صعوبة العودة لمؤسساتها وممارستها السابقة التي اختفت أو فقدت شرعيتها بسبب سياسة الانفتاح التي عرفتها. فالمؤسسات الديمقراطية الرسمية أدوات رئيسة لامتلاك الصلاحية والنفوذ السياسي. ويمكن إجمال أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها هي:

١. أن التغييرات في قدرة الأنظمة الاستبدادية التنافسية على الصمود في وجه الأزمات الناجمة عن حلقات من التنافس الديمقراطي، في المناطق التي تملك صلات أمتن مع الغرب، إذ يعد عاملًا مهمًا لتشكيل مسار الأنظمة الاستبدادية التنافسية. من خلال التأثير الثقافي والإعلامي، وشبكات النخب، وآثار التظاهرات والضغط المباشر من الحكومات الغربية التي تفاقم مآلات التحصن الاستبدادي.

٢. تشهد التنافسية الاستبدادية ظهور مزدوج للقواعد الديمقراطية والأساليب الأوتوقراطية، فوجود الانتخابات والسلطات التشريعية والمحاكم والإعلام المستقل يخلق فرصًا دورية للتحديات التي تفرضها قوى المعارضة، وتخلق مثل هذه التحديات صراعًا جديًا للأوتوقراطيين الذين يتولون السلطة. فمن جهة، إن قمعها مكلف، إلى حد كبير كون التحديات تميل لأن تكون قانونية على نطاق رسمي ومعروفة بكونها شرعية على المستويين المحلي والدولي.

٣. مراحل التنافس الديمقراطي الجدي تبرز التناقضات المتجذرة في الاستبدادية التنافسية، مُرغمةً الأوتوقراطيين على الاختيار بين خرق مبادئ الديمقراطية، مما يجعلهم تحت طائلة العزل الخارجي والصراع المحلي، وبين السماح للتحدي بالمتابعة، مع احتمالية الهزيمة الناجمة عن اختلال النظام.

٤. التمييز بين إطاعة المعايير الديمقراطية ومخالفتها غير دقيق. فمجال الفروقات والتناقضات واسع. في السياسة والأنشطة التنافسية المختلفة. مع ذلك، فإن ظهور مناطق ضبابية لا يعني عدم وجود تصنيفات مجدية يمكن أن تتحدد بين الديمقراطيات الانتخابية والأوتوقراطيات الانتخابية.

٥. إن التفاعل الاستراتيجي بين الاستبداديين الذين يتولون السلطة والمعارضة الديمقراطية هو ما يحدد تأثير الغموض البنيوي على الأوتوقراطيات الانتخابية.

٦. يمكن للمجتمع الدولي أن يساهم في ترجيح كفة الميزان، فالأجندة العالمية الجديدة بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، أعطت الأولية بشكل واضح للأمن على الحرية، يمكن أن تخلص بشكل جدي إلى تفضيل الأوتوقراطيات الانتخابية.

٧. إن طبيعة المنافسات التي تفصل الاستبدادية التنافسية عن الاستبدادية المغلقة. بعض منها صوري لدرجة أن لا أحد يأخذها على محمل الجد؛ وأخرى تشكل مناسبات للصراع بحيث لا يمكن لأحد تجاهلها. علاوة على ذلك، بمجرد أن تتخطى الانتخابات مع الوقت وحسب الحالات حدًا فعليًا من الانفتاح والتنافسية يصعب تحديده، فهي تميل لأن تشق مسارًا خاصًا بها. يمكن أن يكون الحد غير محدد بشكل صحيح ويمكن أن تتغير درجته مع الوقت وحسب الحالات. لكن بمجرد أن يتجاوزه نظام ما تصبح الانتخابات حقيقية وتبدأ بتأدية دور كاف في بناء السلطة لدفع كل من الحكام وقوى المعارضة للاكتراث بها بجدية.

الهوامش:

(١) ابراهيم حسنين. **الانتقال الديمقراطي: اطار نظري** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٩)، ص١٤.

(٢) **المصدر نفسه**، ص٣٢.

(٣) سيلين بولمي. **قياس الديمقراطية: إشكالية المؤشرات والمعايير** (دمشق: دار الباحث، ٢٠٢١)، ص٤٠.

(4) Philippe, C. Schmitter. What Democracy is and is No, Journal of Democracy: (Summer, 2019). P433.

(5) Joseph, Samueh. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century: (Norman University of Oklahoma Press, 20: American Canadian center for Studies political, 2020). P367..

(٦) علي برازي. **جذور الاستبدادية في العالم** (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٦)، ص١٢٣.

(٧) **المصدر نفسه**، ص١٩١.

(٨) شريف الصورية. **الحالة العالمية للديمقراطية معالجة العلل** (بيروت: دار الباحث، ٢٠٢٠)، ص٧٢.

(٦) **المصدر نفسه**، ص٧٩.

(٩) سيلين بولمي، **مصدر سبق ذكره**، ص١٦٢.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص٣٥.

(١١) منصور سعيد. "**الديمقراطيات الزائفة ما بعد الحرب الباردة**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية، العدد ٣٥ (مصر:٢٠٢١)، ص٤٩.

(6) Larry, Garber. The Virtues of Parallel Vote Tabulations (Madrid: Spain Center for Research and Policy Studies, 2019), p51

(13) ibid, p59.

(١٤) بوبكر خطاف. الأنظمة السياسية الهجينة: مقاربة نظرية مفاهمية (الجزائر: دار المحور، ٢٠١٦)، ص١٠٢.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص١١٠.

(١٦) ابراهيم حسنين، **مصدر سبق ذكره**، ص١١٥.

(١٧) سعيد شريف. "**التفتت السياسي بعد صعود الشعبوية وأزمة النموذج الديمقراطي الغربي**"، دراسات المستقبل العدد ٦١ (لبنان: ٢٠١٩)، ص١١٤.

(١٨) علي برازي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.

(١٩) صديق محمود. **الاستبداد الانتخابي: روسيا في ضوء النظرية الديمقراطية** (القاهرة: دار المسيرة، ٢٠١٠)، ص١٣.

(٢٠) فيليب شمبيتر. **الديمقراطية الغامضة بين التنافسية والاستبداد** (تونس: دار الهجرة، ٢٠١٧)، ص٨٩.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص١٠٥.

(٢٢) جوزيف صموئيل. **الرأسمالية والاشتراكية والتحول الديمقراطي في القرن العشرين** (أبو ظبي: منتدى العلاقات العربية، ٢٠١١)، ص٤١.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص١٠٥.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص١٠٥.

(٢٥) ضيف الله منصور. "**النظام التعددي: المشاركة والمعارضة**"، دراسات المستقبل العدد ٢٨ (لبنان: ٢٠١٤)، ص٤٥.

(٢٦) فرح ملقه. "**الأنظمة الشمولية والاسبتدادية**"، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٣ (الأردن: ٢٠٠٩)، ص٦٠.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص٦٧.

(٢٨) سعيد شريف، **مصدر سبق ذكره**، ص١١٩.

(٢٩) غييرمو أودونيل. التحولات من الحكم الاستبدادي: استنتاجات حول الديمقراطيات غير الأكيدة (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٧)، ص١٣٦.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص١٤١.

(٣١) تيرين لين كارل. **الأنظمة الهجينة في أمريكا الوسطى** (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٣)، ص٣٩.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص٤٤.

(٣٣) تيري كارل. **معضلات التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية: إطار للتحليل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص١٢٣.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص١٢٩.

(٣٥) منصور سعيد. **مصدر سبق ذكره**، ص١٥٦.

(٣٦) سندس مجبلي. "**الأحزاب والأنظمة الحزبية: إطار للتحليل**"، مجلة وادي النيل، العدد ٧٢ (مصر: ٢٠١٥)، ص١٥٩.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص١٦١.

(٣٨) أحمد شراحيلي. **دراسة للأنظمة الهجينة في الدول النامية** (بيروت: المطبوعات للنشر، ٢٠١٠)، ص٨٣.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص٨٧.

(٤٠) حمد التويجري، "**الديمقراطية التفويضية ما وراء السيادة**" المجلة الأكاديمية للأبحاث، العدد ١١ (الرياض: ٢٠٠٩)، ص٦١.

(٤١) علي وهب، "**التفكير بالأنظمة الهجينة: وجهة نظر تاريخية**" مجلة أم القرى، العدد ٢٧ (مكة: ٢٠١١)، ص١٣.

(٤٢) **المصدر نفسه**، ص٢٠.

(٤٣) علي برازي، **مصدر سبق ذكره**، ص٦٢.

(٤٤) مروة محمد. "**الأحزاب الشعبوية ومستقبل الديمقراطية**"، مجلة وادي النيل، العدد ٣٤ (مصر: ٢٠١٧)، ص٥١.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص٥٤.

(٤٦) جوزيف صموئيل، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٦.

(٤٧) دنيا محمود. "**أزمة الديمقراطيات: مقاربات للفهم والنقد والتحليل**"، مؤسسة كارنيجي للسلام العدد ٦٧ (الأُردن: ٢٠١٣)، ص٨١.

(٤٨) **المصدر نفسه**، ص٨٥.

(٤٩) منى خويص. **دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية، ط٢** (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٢٠)، ص٩١.

(٥١) **المصدر نفسه**، ص١٠٦.

(٥٢) تهامي عبدالحي. "**المتغير الجيلي وصعود الشعبوية والاحتشاد القومي**"، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٢ (الأُردن: ٢٠١٧)، ص٢٥.

(٥٣) **المصدر نفسه**، ص٣١.

المصادر

أولًا: الكتب:

١) ابراهيم حسنين. **الانتقال الديمقراطي: اطار نظري** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٩).

٢) سيلين بولمي. **قياس الديمقراطية: إشكالية المؤشرات والمعايير** (دمشق: دار الباحث، ٢٠٢١).

٣) علي برازي. **جذور الاستبدادية في العالم** (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٦).

٤) شريف الصورية. **الحالة العالمية للديمقراطية معالجة العلل** (بيروت: دار الباحث، ٢٠٢٠).

٥) بوبكر خطاف. الأنظمة السياسية الهجينة: مقاربة نظرية مفاهمية (الجزائر: دار المحور، ٢٠١٦).

٦) صديق محمود. **الاستبداد الانتخابي: روسيا في ضوء النظرية الديمقراطية** (القاهرة: دار المسيرة، ٢٠١٠).

٧) فيليب شمبيتر. **الديمقراطية الغامضة بين التنافسية والاستبداد** (تونس: دار الهجرة، ٢٠١٧).

٨) جوزيف صموئيل. **الرأسمالية والاشتراكية والتحول الديمقراطي في القرن العشرين** (أَبو ظبي: منتدى العلاقات العربية، ٢٠١١).

٩) غييرمو أودونيل. التحولات من الحكم الاستبدادي: استنتاجات حول الديمقراطيات غير الأكيدة (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٧).

١٠) تيرين لين كارل. **الأنظمة الهجينة في أمريكا الوسطى** (بيروت: دار الفارابي ، ٢٠١٣).

١١) تيري كارل. **معضلات التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية: إطار للتحليل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢).

١٢) أحمد شراحيلي. **دراسة للأنظمة الهجينة في الدول النامية** (بيروت: المطبوعات للنشر، ٢٠١٠).

١٣) دنيا محمود. "**أزمة الديمقراطيات: مقاربات للفهم والنقد والتحليل**"، مؤسسة كارنيجي للسلام العدد ٦٧ (الأُردن: ٢٠١٣).

١٤) منى خويص. **دراسة تحليلية للظاهرة الشعبوية، ط٢** (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٢٠).

ثانيًا: الدوريات:

١) منصور سعيد. "**الديمقراطيات الزائفة ما بعد الحرب الباردة**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية، العدد ٣٥ (مصر:٢٠٢١).

٢) سعيد شريف. "**التفتت السياسي بعد صعود الشعبوية وأزمة النموذج الديمقراطي الغربي**"، دراسات المستقبل العدد ٦١ (لبنان: ٢٠١٩).

٣) ضيف الله منصور. "**النظام التعددي: المشاركة والمعارضة**"، دراسات المستقبل العدد ٢٨ (لبنان: ٢٠١٤).

٤) فرح ملقه. "**الأنظمة الشمولية والاسبتدادية**"، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٣ (الأردن: ٢٠٠٩).

٥) سندس مجبلي. "**الأحزاب والأنظمة الحزبية: إطار للتحليل**"، مجلة وادي النيل، العدد ٧٢ (مصر: ٢٠١٥).

٦) حمد التويجري، "**الديمقراطية التفويضية ما وراء السيادة**" المجلة الأكاديمية للأبحاث، العدد ١١ (الرياض: ٢٠٠٩).

٧) علي وهب، "**التفكير بالأنظمة الهجينة: وجهة نظر تاريخية**" مجلة أم القرى، العدد ٢٧ (مكة: ٢٠١١).
٨) مروة محمد. "**الأحزاب الشعبوية ومستقبل الديمقراطية**"، مجلة وادي النيل، العدد ٣٤ (مصر: ٢٠١٧).
٩) تهامي عبدالحي. "**المتغير الجيلي وصعود الشعبوية والاحتشاد القومي**"، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٢ (الأُردن: ٢٠١٧).

Recourses:

1) Philippe, C. Schmitter. What Democracy is and is No, Journal of Democracy: (Summer, 2019).
2) Joseph, Samueh. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century: (Norman University of Oklahoma Press, 20: American Canadian center for Studies political, 2020)..
3) Larry, Garber. The Virtues of Parallel Vote Tabulations (Madrid: Spain Center for Research and Policy Studies, 2019).